

## مقومات الدولار كعملة دولية والأرباح الاحتكارية المتحققة للولايات المتحدة الامريكية

م.م. خميس محمد حسن  
كلية الادارة والاقتصاد  
جامعة الانبار

### المقدمة :-

ساد العالم بشكل عام على صعيد النقد الدولي نظامين نقديين أساسيين :  
الأول :- سمي بنظام قاعدة الذهب - ابتدأ العمل به منذ مطلع القرن التاسع عشر واعتمدته بشكل أساسي في تسوية مبادلاتها الدولية معظم دول العالم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر واستمر العمل به حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، تمتع العالم في ظله بمرحلة من الاستقرار النقدي ثم الازدهار الاقتصادي حتى أصبح معظم الكتاب يسمى القرن التاسع عشر (بفضله) بقرن الاستقرار والازدهار .

الثاني :- نظام الصرف بالذهب - بدأ تطبيقه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وهو الأساس الذي يستند اليه اليوم نظام النقد الدولي المعاصر بعد ان أدخل عليه الكثير من التطوير من خلال الاتفاقات والمعاهدات الدولية ومن أهمها معاهدة (بريتون وودز) عام ١٩٤٤ ، وقد أتسمت مرحلة تطبيقه بالكثير من الاضطرابات النقدية حتى صار الاستقرار النقدي هو الاستثناء وعدمه هو القاعدة ، وبسببه صار يسمى القرن العشرين بقرن التضخم النقدي .

هذا النظام تناوبت فيه على أدوار الصدارة عملات بعض الدول وتقرر وزن وفترة الصدارة لكل عملة على مدى التزام الدولة صاحبة العملة بما أقرته المعاهدات الدولية وخاصة معاهدة (بريتون وودز) وهو ربط العملة الورقية بالذهب لغرض تحديد سعر صرفها ، وقد أوفت الولايات المتحدة بهذه الالتزامات الى حد كبير ، بل قامت خلافاً لغيرها بالاستمرار بتحويل الدولار الى ذهب وخاصة الأرصداء الأجنبية الرسمية ، فمنح هذا الأجراء عملتها ثقة أكبر في المبادلات الدولية ، اذن من أين جاءت هذه القدرة للولايات المتحدة ومكنت عملتها من الصدارة في المبادلات الدولية ومن هنا تحدد هدف البحث .

### ١- هدف البحث :-

اثبات ان هناك عوامل داخلية وخارجية دفعت بالدولار دون غيره الى الصدارة في تسوية المبادلات الدولية وهو ما حقق للولايات المتحدة من الأرباح الاحتكارية ما لم يحقق لغيرها من الدول الأخرى ولغرض تحديد هذا الهدف تم اعتماد الفرضية التالية .

### ٢- فرضية البحث :-

هناك ظروف مختلفة حدثت على الساحة الدولية عطلت فاعلية نظام قاعدة الذهب في تسوية المبادلات الدولية ودفعت بالدولار فاحتل دور الصدارة ، فحقق للولايات المتحدة الامريكية أرباح احتكارية .

ولغرض الوصول الى تحقيق هدف البحث من خلال تطبيق الفرضية أعلاه تم دراسة الموضوع وفق الآلية التالية :-

أولاً: نظام قاعدة الذهب جوهر نظام النقد الدولي قبل الدولار .  
 ثانياً: الظروف المختلفة التي خدمت الدولار فحقق صدارته الدولية .  
 ثالثاً: صدارة الدولار الدولية تحقق للاقتصاد الأمريكي أرباحاً احتكارية .  
 رابعاً: العوامل المختلفة التي نبهت الى الدور السلبي للدولار في نظام النقد الدولي المعاصر .  
 وقد انتهى البحث بخاتمة ضمنت بعض الملاحظات ربما تكون مفيدة اضافة الى خلاصة باللغتين العربية والانكليزية .

## أولاً :- نظام قاعدة الذهب جوهر نظام النقد الدولي :

استخدم الانسان المعادن كنقود منذ حوالي أربعة الاف سنة لكن الذهب (وهو معدن كذلك) لم يستخدم كنقد الا في وقت متأخر قياساً بالمعادن الاخرى اذ جرى استخدامه ببطء ، اذ لم يبرز دوره الفاعل كوسيلة تبادل في النظام النقدي الا في القرن التاسع عشر حين اكتشفت منه كميات كبيرة من جهة وتوسع التبادل التجاري بسبب توسع الانتاج من جهة ثانية ، وعندما نشأت الدول باعتبارها السلطة العليا في المجتمع أصبحت بهذه الصفة تتولى سك النقود المعدنية واصدار الأوراق النقدية والاشراف عليها وادارتها بالطريقة التي تحقق لها أهداف سياستها الاقتصادية ، لقد أصبح الذهب يقوم بتسوية الحسابات بين مواطني ومؤسسات البلدان المختلفة . وعندما ظهرت المصارف وتوسعت في تلك التسويات يسر لها الذهب الى حد كبير هذه المهمة ، اذ ان قسم من الالتزامات المتقابلة تجري تغطيتها من غير القيام بنقل الذهب من بلد الى اخر الا في حالة حدوث فرق في الحسابات المتقابلة وهو ما عرف في حينها (بالقاعدة الذهبية) فما هو هذا النظام ؟ ، وما هي شروطه ومزاياه وقواعد تطبيقه ؟

### ١ - نظام قاعدة الذهب :-

هذا النظام ظهر بشكل فاعل في اواخر القرن التاسع عشر واستمر يؤدي دوره الحيوي في تسوية المبادلات الدولية حتى الحرب العالمية الاولى ولغرض تحديد مزاياه التي اشاد بها الكثيرون لآبد لنا من معرفة معناه وجوهره وشروط تطبيقه وقواعده التي بموجبها أدى دوره .

#### أ - معنى نظام قاعدة الذهب :

انه نظام يكفل التداول الحر لقطع المسكوكات الذهبية ويؤمن في الوقت نفسه حرية تبديلها بأشكال النقد المتداولة كما يؤمن أيضاً على الصعيد الخارجي تصدير وأستيراد المعدن الأصفر دون قيد أو شرط .

### ب- جوهر نظام قاعدة الذهب :

يقوم على أساس تحديد كل دولة قيمة لعملتها الوطنية تتمثل بوزن معين من الذهب على أن تكون مستعدة (أي الدولة) لشراء أو بيع أي كمية من العملة بالسعر المحدد وفقاً لهذا المعيار.

### ج- الشروط التي عمل بموجبها نظام قاعدة الذهب :-

لكي يؤدي نظام قاعدة الذهب دوره بالشكل المطلوب استوجب توفر مجموعة من الشروط التي يمكن اجمالها بما يلي :-

(١) يجب ان يكفل ويحدد قانون الدولة كمية ما تحتويه كل وحدة نقدية مسكوكة من الذهب ، فالبريطانيون حددوا (غرامين) من الذهب سعراً " للجنه الاسترليني بينما حدد الفرنسيون (غرام واحد) فقط من الذهب للفرنك .

(٢) اذا كان التداول يشتمل على أشكال أخرى من النقود من غير المسكوكات فان بنك الدولة المركزي يكون ملزماً " بقوة القانون على صرف قيمتها بالذهب عند الطلب استناداً الى سعر الصرف الرسمي .

(٣) حرية سك وصهر الذهب لمن يملكه - اي ان كل فرد يملك نقود ذهبية مسكوكة له الحق في صهرها وتحويلها الى سبائك ذهبية وبالعكس اذا كان يملك سبيكة فله الحق في سكها نقوداً " طبقاً لمعيار البنك المركزي الرسمي في البلد .

(٤) حرية الجميع في تصدير واستيراد الذهب دون قيد أو شرط .

د- القواعد التي بموجبها أدى نظام قاعدة الذهب دوره :-

اتخذ هذا النظام في سياق تطوره التاريخي شكلين أساسيين عبرا بوضوح عن اسلوب استخدامه في تسوية المبادلات الداخلية والخارجية وهما (قاعدة المسكوكات الذهبية ، وقاعدة السبائك الذهبية ) .

١- قاعدة المسكوكات الذهبية :- هذه القاعدة مثلت التطبيق الاول والدقيق لنظام الذهب . اذ استخدمت المسكوكات الذهبية كنقود بمفردها أو الى جانبها أوراق نقدية نائبة ، اضافة الى تداول نقود أخرى اختيارية ، الا ان المسكوكات الذهبية هي الأساس في كل التسويات الداخلية والخارجية اي هي النقود الاساسية، وتمتاز هذه القاعدة بحرية السك والصهر والتصدير للذهب لجميع الاشخاص وان القيمة الاسمية للعملة مساوية لقيمتها السلعية وقد استمر العمل بهذه القاعدة الى بداية الحرب العالمية الاولى حين اضطرت الدول المتحاربة الى تعليق العمل بها .

٢- قاعدة السبائك الذهبية :- عندما نشبت الحرب العالمية الاولى اوقفت الدول الاوروبية المتحاربة العمل بنظام قاعدة الذهب فاعفت بذلك بنوكها المركزية من عملية التبديل هذه ، وهكذا تسنى لهذه البنوك اصدار كميات هائلة من الاوراق النقدية والارقام التالية توضح ذلك اذ بلغت ديون البنك المركزي الفرنسي على الحكومة (٢١) مليار فرنك وارتفع المتداول النقدي من (٧-١٧) مليار فرنك ، اما في المانيا فبلغ حجم التضخم النقدي حداً " قضى فيه على الوحدة النقدية الالمانية ، وبعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها وامام هذا الانهيار اخذت الدول المعنية تفكر في حل وبالفعل تم الاتفاق في المؤتمر الذي عقد في مدينة (جنوة) الايطالية عام ١٩٢٢ الى العودة الى نظام قاعدة الذهب ، لكن المؤتمرين اكتشفوا ان العودة الى هذا النظام تتطلب كميات كبيرة من الذهب ، وان القسم الاعظم من ذهب العالم وخاصة ذهب الدول الاوروبية المتحاربة ارسل الى الولايات المتحدة لتغطية الاستيرادات ، فلا بد اذن من حل لهذه المعضلة ، وكان الحل هو العودة الى قاعدة الذهب ولكن بشكل اخر جديد يسمح بتوفير الذهب للحكومات من جهة والاحتفاظ بمزايا نظام قاعدة الذهب من جهة أخرى ، فكانت قاعدة السبائك الذهبية هي النظام البديل المقترح ، وبموجب هذه القاعدة تتعهد البنوك المركزية ببيع وشراء السبائك الذهبية اللازمة لتسديد المدفوعات الخارجية ، اما نقود التداول الداخلي فهي الاوراق النقدية المضمونة من قبل البنوك المركزية (اي القابلة للتحويل الى ذهب).

ان السعر المرتفع نسبياً " للسبيكة الذهبية فرض صعوبات اصبح معها غير الممكن على الافراد الحصول على الذهب الذي حصرت البنوك المركزية استعماله في المبادلات الخارجية ولمواجهة هذه الاشكال اقترح مؤتمر جنوة الى جانب نظام السبيكة الذهبية شكلاً " اخر يؤمن

عملية التبدل بالذهب ويقلل في الوقت نفسه الحاجة الى استعمال الذهب وكان النظام المقترح هو (نظام الصرف بالذهب) .

٥- مزايا نظام قاعدة الذهب :- بعد ان اتضح لنا معنى وجوهر وشروط وقواعد عمل نظام قاعدة الذهب اصبح من السهل تحديد المزايا او الصفات الايجابية لهذا النظام اذ من الممكن اجمالها بما يلي :-

١- التلقائية : وهي ميزة ينفرد بها هذا النظام عن غيره من الانظمة النقدية الاخرى اذ يمتلك آلية تعمل تلقائيا" عندما تظهر بوادر الاختلال في اي اتجاه وفي اي مكان ، واذا ما علمنا ان من شروط عمل هذا النظام هو حرية انتقال الذهب وان الاخير(الذهب) هو سلعة تخضع لقانون العرض والطلب وان ما تحتويه وحدة النقد من الذهب مساوية لقيمتها الاسمية (القانونية) مع فرق بسيط في المكان يتمثل بتكاليف السك والنقل ، فان معالجة اي اختلال اذا ما حدث في مكان ما تتم من خلال انتقال الذهب وفق آلية العرض والطلب ، وهكذا تعالج المشاكل الاقتصادية من خلاله بتلقائية دون سياسات موضوعة مسبقا" لا تعمل الانظمة النقدية الاخرى الا من خلالها .

٢- تثبيت اسعار صرف العملات :- وهي ايضا" ميزة هامة لهذا النظام لان من شأن تقلبات اسعار الصرف بصورة حادة هو احداث اضطرابات قوية في التجارة الخارجية وفي الاوضاع النقدية الدولية على حد سواء . ان جوهر هذه الميزة يتمثل بفرض سعر صرف ثابت على عملات كل الدول الاعضاء بالاتفاق بينها عبر مؤسسات نقدية دولية ولا يجوز السماح بتقلبه عن مستوى التوازن الا بحدود ضيقة لا تتجاوز ١% في الاتجاهين .

٣- اخضاع التوازن الداخلي لمتطلبات التوازن الخارجي فكل اختلال يحدث في موازين مدفوعات الدول يؤدي الى خروج او دخول الذهب فيما بين الدول وفق آلية العرض والطلب التي يخضع لها الذهب كسلعة مما يؤدي الى اعادة التوازن في العلاقات الدولية عن طريق التغيير في مستويات الاسعار والدخول بين الدول .

٤ - يعمل على تحقيق تجارة غير مقيدة نسبيا" وحركات دولية حرة لرأس المال .

٥ - في ظل هذا النظام تفقد الحكومات قدرتها على اتخاذ سياسات اقتصادية داخلية مستقلة تؤثر على حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم وبالتالي تحد من حرمان الدول الفقيرة من منجزات التقدم العلمي والتكنولوجي او فرض الحصار عليها بغض النظر عن ما لهذه الميزة من مساوئ نسبية على اهداف التنمية في هذه الدول.

٦ - قدرته التلقائية على تحقيق الاستقرار وتثبيت قيمة الوحدة النقدية على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء ، ان ما يؤكد ذلك الارقام القياسية للاسعار بالذهب عام ١٩١٠ كانت مساوية تقريبا" لتلك التي كانت في عام ١٨٩٠ رغم فترة الازدهار التي عرفها العالم آنذاك .

### ٣- نظام الصرف بالذهب :-

في ظل هذا النظام لا تتحدد قيمة النقود مباشرة" بالذهب وانما من خلال ارتباطها بعملة اخرى لبلد يسير على قاعدة الذهب ويتمثل ذلك بالتزام الحكومات عبر سلطاتها النقدية بتحديد وزن معين من الذهب كقيمة لعملتها الوطنية على ان يتم ربط هذه العملة بعملة اخرى قابلة للتحويل الى ذهب

وكان الدولار هو العملة الوحيدة القابلة للتحويل الى ذهب بتعهد من حكومتها(؛) لكن نظام الصرف بالذهب لم يستمر طويلا" وبنفس الاسس التي انشأ عليها بسبب :-

- أ- سعر السبيكة الذهبية المرتفع أمام الافراد .
  - ب- حصر البنوك المركزية استعمال الذهب لتسوية مبادلات التجارة الخارجية .
  - ج- الأزمة العالمية الكبرى عام ١٩٢٩ .
  - د- ماأفرزته الحرب العالمية الأولى من تطورات اقتصادية مختلفة من أبرزها :-
- (١) تعطيل الكثير من الأنظمة والقوانين الدولية وخاصة المتعلقة منها بالتجارة الخارجية والتبادل الدولي .
  - (٢) التطور الاقتصادي غير المتكافئ للدول الرأسمالية المتقدمة أدى الى نمو نوع من الاحتكارات التي بدأت تفرض سيطرتها على الأوضاع الاقتصادية الدولية وعلى اتجاهات الأسعار .
  - (٣) خروج الكثير من الدول على قاعدة الذهب وخاصة بريطانيا التي كانت تمارس دورا "فاعلا" في هذا النظام قبل الحرب العالمية الاولى .
  - (٤) عدم كفاية الأرصدة والاحتياطات من الذهب لدى الدول الرأسمالية لتغطية احتياجات التجارة الدولية ونفقات الحرب الباهضة جعل البنوك المركزية تتكأ أولا" ثم تمتنع فيما بعد في تبديل العملات الورقية المتداولة الى ذهب .
- هذه العوامل جميعا" دفعت بالدول الرأسمالية الى التخلي عن نظام الذهب اذ تخلت بريطانيا عنه عام ١٩٣١ وأمريكا عام ١٩٣٣ وفرنسا عام ١٩٣٦ ومن حينه بدا العالم يطبق عمليا" نظام جديد في تسوية المبادلات الدولية وهو نظام (الاوراق النقدية الالزامية) غير القابلة للتحويل الى ذهب وان استمر العمل بنظام الصرف بالذهب حتى عام ١٩٧١ فهو من الناحية النظرية فقط .

## ثانيا" - الظروف المختلفة التي خدمت الدولار فحقق صدارته الدولية :-

ابتداء لايد ان نوضح أن أصل الدولار يعود الى عملة مهاجرة جلبها المهاجرون الاسبان معهم اذ كان يتداول بكثرة في المستعمرات الأسبانية في أميركا قبل الاستقلال واستخدم بنفس الاسم كعملة وطنية في الولايات المتحدة بعد الاستقلال بموجب قانون العملات الذي صدر عام ١٧٩٢ في عهد الرئيس (توماس جيفرسون) وظل قابلا" للتحويل الى ذهب (وان اقتصر التحويل في الستينيات من القرن الماضي على الأرصدة الأجنبية الرسمية) حتى عام ١٩٧١ عندما ألغى الرئيس (نيكسون) ذلك .

### ١- الأوضاع النقدية العالمية بين الحربين :-

أنهت عمليا" الحرب العالمية الاولى نظام قاعدة الذهب فالغى تداول العملات الذهبية واستعاضت عنها كل الدول بنظام النقد الورقي الالزامي غير القابل للتحويل الى ذهب والى أي معدن اخر وكانت النتيجة هي :

- أ- صارت العملات الوطنية لكل الدول هي عملات ورقية لا ترتبط بأية قاعدة نقدية دولية .
- ب- أسعار الصرف خاضعة لادارة السلطات النقدية الوطنية غير المقيدة الا بظروف البلد الاقتصادية .

ج- التقلبات في أسعار الصرف والتي تمارسها السلطات النقدية الوطنية هي التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات .

وعلى أثر ذلك حدث ميل تضخمي كبير بسبب إصدار المصارف المركزية كميات كبيرة من الاوراق النقدية الالزامية لتغطية نفقات الحرب الأمر الذي أدى الى حدوث اضطرابات نقدية حادة وارتفاع في الأسعار كانت النتيجة دخول الدول الأوروبية في حروب تنافسية لتخفيض أسعار العملات ووضع القيود على التجارة الدولية من خلال سياسات حمائية وعقد الاتفاقات الكمركية الثنائية والرقابة على الصرف وكانت النتيجة :

- أ- تقليص حجم التجارة الدولية .

## ب- انخفاض معدلات النمو .

ج- وربما كانت الحرب الاقتصادية من الأسباب المهمة لنشوب الحرب العالمية الأولى .  
 وكان من الطبيعي أن يبدأ التفكير في وضع قواعد جديدة لنظام نقدي دولي يأخذ بنظر الاعتبار التجارب النقدية الماضية ، وقد حاولت انكلترا اعادة نفس النظام السابق وبالفعل عادت الى قاعدة الذهب في عام (١٩٢٥) وتبعته فرنسا عام (١٩٢٦) وتبعته العديد من الدول الأوروبية الأخرى وكان الأمل هو عودة أوضاع ما قبل الحرب العالمية الأولى . الا ان المبالغة في تحديد قيمة الاسترليني والظروف الدولية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة عام (١٩٢٩) أدت جميعها الى تقويض النظام النقدي القائم فتركت انكلترا نهائيا " قاعدة الذهب وتخلت عن صدارتها الاقتصادية الدولية الى الولايات المتحدة والتي كانت تنافس بريطانيا منافسة فعالة في الإنتاج السلعي وخاصة السلع الغذائية والمواد الأولية التحويلية التي كانت تحتاجها الصناعات الأوروبية بالإضافة الى امتلاكها كميات كبيرة من الذهب بلغت (٢٦٥٧,٩) مليون دولار وهي تشكل (٤٤,٦%) من الاحتياطي العالمي البالغ (٥٩٥٢,٧) مليون دولار في عام ١٩١٨ بينما لا تزيد موجودات بريطانيا الذهبية في نفس العام عن (٦٤٤) مليون دولار وهي لا تشكل سوى (١٠,٨%) من الاحتياطي العالمي .

## ٢- اتفاقية بريتون وودز خلقت مشكلة نقص السيولة :-

في نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت اعادة بناء التجارة الدولية يتوقف على انشاء نظام نقدي عالمي ملائم لأن فترة ما بين الحربين خلقت مشاكل كثيرة اثارت اهتمام الدول الأوروبية المتحالفة وصار حلها ملحا" مثل : الرقابة على الصرف وتقلبات اسعاره (التي صارت سياسة معظم الدول) والاضطرابات النقدية والمالية ، ومشاكل موازين المدفوعات ، وتعويضات الحرب ، والتعمير ، اجتمع ممثلوا (٤٤) دولة في مدينة (بريتون وودز) في نيوهامشير في الولايات المتحدة عام (١٩٤٤) لوضع أسس لنظام نقد دولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي مبادرة من الولايات المتحدة ، وقد صدر عن الاجتماع مجموعة من القرارات اطلق عليها اتفاقية (بريتون وودز) .

ان مجمل ما تمخض عنها هو انشاء مؤسستين دوليتين هما : صندوق النقد الدولي وغرضه الرئيس المعلن هو تقوية التعاون النقدي الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والاعمار وهدفه المعلن فتح القروض للدول لاعادة بناء اقتصادياتها التي خربتها الحرب .  
 ان الدول في هذا النظام مع أخذها بنظام ثبات اسعار الصرف لم تتخل عن سياستها الداخلية المستقلة ولم تخضعها لاعتبارات قاعدة الذهب فكل دولة تقوم بتحديد سياساتها الداخلية من حيث : الأسعار ، الدخل ، البطالة بصرف النظر عن اعتبارات التوازن الخارجي ، ولذلك واجه هذا النظام منذ البداية عقبات لم يعرفها نظام الذهب من قبل .

ان العمل بنظام ثبات اسعار الصرف ادى الى جمود الاسعار بشكل اكبر مما كان يتوقعه واضعي بنود اتفاقية (صندوق النقد الدولي) الذين اقرروا امكانية التعديل في اسعار الصرف لمواجهة القيمة الحقيقية للعملة ، ولكن تحت رقابة الصندوق ، ومن هنا جاء تشديد خبراء صندوق النقد الدولي ومدراء البنوك المركزية للدول الاعضاء على ثبات اسعار الصرف وعدم السماح للدول الاعضاء باستخدام الحق الممنوح لهم في اتفاقية الصندوق بالتغيير الا تحت الرقابة المشددة للصندوق .  
 ان نمو العلاقات التبادلية الدولية وجمود اسعار الصرف من جهة وعدم رغبة الدول في اخضاع توازنها الداخلي لمتطلبات التوازن الخارجي من جهة اخرى ادى الى ظهور مشكلة نقص السيولة الدولية ولما كانت اتفاقية الصندوق لم تتضمن سوى وسيلة واحدة لتسوية المدفوعات الدولية وهي الذهب ولما كان نمو انتاج الذهب غير متكافئ مع النمو الكبير في التجارة الدولية فان

التفتيش عن اصول جديدة تستخدم مع الذهب لمواجهة النقص في السيولة صار ملحا" فكيف عالج الصندوق هذه المشكلة ....؟

### ٣-٣ - الدولار الى جانب الذهب لمواجهة نقص السيولة الدولية :-

اصبح نقص السيولة الدولية مشكلة تواجهه السلطات النقدية الدولية متمثلة بصندوق النقد الدولي وهي بحاجة الى حل وان البحث عن اصول يمكن ان تستخدم الى جانب الذهب كنقد دولي صار أمرا" ملحا" وقد طرح حلان بصيغة مشروعين شهيرين :

الاول : انكليزي قدمه الاقتصادي الانكليزي الشهير (كينز) على شكل مقترحات تشير الى تشكيل اتحاد دولي (سلطة نقدية دولية) مهمته اصدار نقود دولية على شكل وحدة حسابية تسمى (البانكور) يحدد لها وزن معين من الذهب وكذلك العملات الوطنية لمختلف الدول مما يعني سعر صرف لكل عملة مرتبطة بهذه العملة الدولية ، ويصلح هذا الاتحاد ان يكون بمثابة بنك مركزي دولي يقوم باصدار نقود دولية اذ يصبح لكل دولة عضو في هذا الاتحاد حصة تتحدد مبدئيا" على اساس حصتها في التجارة الدولية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وهو ما يحقق اهداف انكلترا .

الثاني : امريكي المتمثل بالمقترحات التي قدمها (وايت) وزير الخزانة الامريكي انذاك ومضمونه هو استخدام احدى العملات الوطنية كنقود دولية من خلال انشاء صندوق نقد دولي لموازنة العملات تتكون موارده من اكتتاب الاعضاء في رأسماله من خلال تخصيص حصة لكل بلد عضو وتتوقف هذه الحصة على حجم التجارة الخارجية وحجم الدخل القومي لذلك البلد وان يلتزم كل عضو بدفع (٢٥%) من حصته (ذهب) او دولارات والباقي بالعملة المحلية .

هذا المشروع اريد منه تحقيق المصلحة الامريكية وهي الدولة الدائنة الوحيدة في ذلك الوقت اذ يساعدها على استيفاء ديونها بعملة ثابتة القيمة ، ان العالم في ذلك الوقت لم يكن مهيا للحل الأول فلم يعد هناك مفر من اختيار المشروع الثاني (الامريكي) فأصبح صندوق النقد الدولي هو السلطة النقدية المشرفة على هذا النظام الجديد مع استخدام احدى العملات الوطنية كعملة دولية الى جانب الذهب في تسوية المدفوعات الدولية على ان تحتفظ بها كل الدول الاعضاء في احتياطاتها لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات ، وقد كان الدولار اكثر العملات مهيا للقيام بهذه المهمة وسد النقص في السيولة النقدية الدولية ، فلماذا الدولار دون غيره ...؟

### ٤ - الدولار يحقق شروط صدارته الدولية :

خرجت اقتصادات كل الدول المتحاربة من الحرب العالمية الثانية محطمة بل عاجزة عن توفير الحد الأدنى الضروري من العرض السلعي الاستهلاكي لشعوبها باستثناء اقتصاد الولايات المتحدة الذي لم يخرج سليما" فقط بل زادت طاقته الانتاجية على الصعيدين المدني والعسكري اذ بلغ الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة عام ١٩٤٨ (٢٥٩) مليار دولار وهو ما يزيد على (٤٠%) اكثر من الناتج القومي لدول غرب اوربا والبالغ (١٥٢) مليار دولار وبلغ نصيبها من التجارة الدولية ما يقرب من (٣٤%) من حجم التجارة الكلي اما حجم الاحتياطات الامريكية من الذهب فبلغت عام ١٩٥٠ ما يقرب من (٨,٩) مليار دولار .

في مثل هذه الظروف كان من الطبيعي ان ينشأ طلب عالمي على الانتاج الامريكي لاعادة التعمير والحصول على السلع الاستهلاكية ، الا ان صادرات الدول الاوروبية الرأسمالية في تلك الفترة كانت عاجزة عن توفير الدولارات الامريكية اللازمة لتمويل وارداتها الضرورية من الولايات المتحدة الامريكية ، وهنا نشأت مشكلة المدفوعات بالدولار أي\_ ( ندرة الدولار ) ، وفي الاتجاه الاخر كانت الولايات المتحدة الامريكية تحقق فائض في الانتاج مهيا للتصدير بلغ عام (١٩٤٧)

حوالي (١٣,٨) مليار دولار وعليها ايجاد أسواق تصريف واسعة ودائمة لهذا الفائض فوجدت في أسواق الدول الأوروبية ما يلانمها ، اذن المشكلة امام التبادل التجاري بين الطرفين هي ندرة الدولار وكان الحل المناسب للطرفين هو مشروع (مارشال) الذي أعلن عام (١٩٤٧) وبمقتضاه قدمت الولايات المتحدة الى (١٧) دولة اوروبية حوالي (١٣) مليار دولار من المساعدات خلال اربع سنوات على ان يتم الاستيراد بهذه المبالغ حصرا" من الاسواق الامريكية .

وهكذا صار الدولار ضمن احتياطات الدول الأوروبية وصار يتمتع بقبول عام وهو الشرط الاول للعملة الدولية ، وعندما قامت الحرب الكورية وهي بداية مسلسل للحروب الصغيرة في الخمسينات من القرن الماضي ساد الاعتقاد بانها المقدمة لحرب ثالثة بدأت أمريكا بزيادة مخزونها من السلع المختلفة وزادت حاجاتها الى المواد الأولية من الاسواق الخارجية وخاصة الأوروبية فارتفعت اسعار هذه المواد مما زاد من تدفق الدولارات الى اسواق الدول الأوروبية فوجدت نفسها لأول مرة بعد الحرب تحتفظ بدولارات أمريكية وقد انعكس ذلك في نمو الاستيرادات الامريكية التي زادت من (٦,٨) مليار دولار للفترة (١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) الى (١١,٣) مليار دولار للفترة (١٩٥١ - ١٩٥٦) وكذا في نمو ارصدة الدولار في الخارج من (٦,١) مليار دولار عام ١٩٤٦ الى (١٤,٦) مليار دولار عام ١٩٥٧ وهكذا توافرت الدولارات في ارصدة الدول الاخرى وتوفر للدولار شرطه الثاني كعملة دولية (نقد الأرصدة) .

أما الخطوة الثالثة والمهمة لاكمال الصفات الدولية للدولار فهي التزام السلطات الامريكية بتحويل الدولار الى ذهب بسعر ثابت مقداره (٣٥) دولار للأوقية الواحدة من الذهب . اذن الى جانب توافر القبول العام للدولار واعتماده في ارصدة الدول الاخرى والتزام السلطات النقدية الامريكية بتحويله الى ذهب بمجرد الطلب تكاملت للدولار شروط الصدارة الدولية مع الذهب لتشكيل القاعدة الجديدة لنظام النقد الدولي الجديد بموجب معاهدة (بريتون وودز) بل فضله الكثيرون في احتياطاتهم على الذهب لأنه يدر ارباحا" على عكس الذهب الذي ينفق عليه مصاريف الحماية .

##### ٥- الغطاء الاقتصادي للدولار مصدر صدارته :-

ان قوة البلد الاقتصادية لا تأتي أساسا" من كمية الذهب الهائلة المكسدة لديه وانما كمية الذهب هذه هي التي تأتي من قوة البلد الاقتصادية ، اذن يوجد وراء قوة قيمة الوحدة النقدية لكل بلد غطاء اقتصادي متمثل بكمية وأنواع السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من أنشطة البلد الاقتصادية المختلفة ، وبهذا المعيار يمكن الربط بين الدولار وغطائه الاقتصادي عبر المؤشرات التالية :

أ- تمتع الدولار بغطاء اقتصادي لم يتمتع به اي نقد اخر في العالم لان السوق الامريكية سوق قارية انتاجها من كل شيء بل تحتكر بعض الصناعات الحديثة التي تقرر مصير العالم مثل الصناعات النووية والألكترونية ، فأمريكا التي لا تزيد مساحتها على (٧%) من مساحة العالم وسكانها لا يزيدون على (٦%) من سكان العالم تنتج ثلث انتاج العالم الصناعي وتستهلك ثلث الطاقة المنتجة في العالم وطلابها يشكلون ثلث طلاب العالم ونصف مسافري العالم يستقلون الخطوط الجوية الامريكية و(٣/٥) من سيارات العالم يملكها امريكان وانتاج الاقتصاد الامريكي من السلع والخدمات يساوي (ضعفي) انتاج الاتحاد الاوروبي وبريطانيا وانتاجها الصناعي يساوي (ضعفين ونصف) انتاج الاتحاد السوفيتي السابق وان مجموع الارباح السنوية (العشرة) من اكبر المصانع في بريطانيا وألمانيا وفرنسا تبلغ مليار دولار بينما تبلغ الارباح السنوية لمصنع امريكي واحد هو (جنرال موتورز) للسيارات فقط (٢,٢٥)

مليار دولار ويبلغ طول طرقها ثلث طرق العالم ، ان نقدا" يستند الى اقتصاد بهذه الامكانات يجب ان يتبوأ المكانة الاولى على صعيد النقد الدولي ويكسب ثقة الجميع .

ب- ثبات مستوى الاسعار الداخلية في الاقتصاد الأمريكي أسهم في جعل الدولار نقدا" دوليا" ، اذ لم تتجاوز نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار فيه للفترة (١٩٥٤ - ١٩٦٤) عن (٢%) الا نادرا" بينما بلغت في بعض الدول الأوروبية (٦%) بل وصل مستواها لدى البعض الآخر من دول العالم الأقل تطورا الى (٢٠%) خلال نفس الفترة ، فأعطى هذا الاستقرار الداخلي للأسعار في أمريكا قوة شرائية للدولار أكبر من غيره من عملات الدول الأخرى وبالتالي ثقة أكبر في اعتماده في الادخارات والأرصدة الدولية .

ج- الغطاء الذهبي للدولار أسهم في جعله نقدا" دوليا - بالرغم من تراجع السلطات النقدية الأمريكية عمليا عن الوفاء بالتزامها المطلق بتحويل الدولار الى ذهب وحصرها التحويل بدولارات الأرصدة الخارجية الرسمية فقط ، الا انها نجحت في جعل هذا الغطاء يسهم في كسب ثقة العالم واعتبار الدولار نقدا دوليا ، فكيف استطاعت تحقيق ذلك ؟....

بعد الحرب العالمية الثانية قدرت أرصدة الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب بأكثر من (ثلاثي)ذهب العالم ساعدها في تجميعه ظروف الحرب التي أحدثت دمارا شاملا في اقتصادات الدول المتحاربة ما عدا الولايات المتحدة الذي بقي سليما لبعده عن ساحات المعارك فتحول الى مصدر رئيسي لاستيرادات تلك الدول وبهذا استطاعت امتصاص معظم ذهب العالم وخاصة ذهب الدول المتحاربة التي استخدمته في تغطية استيراداتها من الولايات المتحدة .

في الاتجاه الآخر كانت أرصدة العالم (وخاصة الدول المتحاربة) من الدولار ضئيلة جدا اذ استخدمتها في تغطية الصادرات الأمريكية فبمجرد حصولها على الدولارات تقوم فوراً باستعمالها في هذا المجال ، وهكذا تكسب الذهب لدى الولايات المتحدة وشحت أرصدة الدولار لدى الجانب الآخر .

الأمريكية كانت واثقة بعدم حتى مجرد التفكير بطلب التبدل من أية جهة خلال تلك الفترة وهو ما عبر عنه قول الأمريكيان الشهير (الدولارات جيدة كالذهب) والارقام التالية تشهد على ثقتهم بدولاراتهم .

الغطاء الذهبي للدولار (مليارات الدولارات)

| الأرصدة                 | السنوات |      |      |      |      |
|-------------------------|---------|------|------|------|------|
|                         | ١٩٤٦    | ١٩٤٩ | ١٩٥٧ | ١٩٦٠ | ١٩٦٥ |
| أرصدة ذهبية في أمريكا   | ٢٠,٦    | ٢٤,٥ | ٢٢,٨ | ١٨,٨ | ١٤   |
| أرصدة الدولار في الخارج | ٦,١     | ٦,٤  | ١٤,٦ | ١٨,٧ | ٢٥,٢ |

المصدر : د. هاشم حيدر مصدر سابق ص ٨٩

وهكذا اتضح ان الدولار كان مغطى فعلا بالذهب طوال الفترة أعلاه بأكثر من ١٠٠% مما مكن السلطات النقدية الأمريكية فعلا بتأمين حاجة التبدل ١٠٠% وهو ما عزز الثقة في حينه بقدرة تلك السلطات للايفاء بالتزاماتها جميعا وبالسعر الرسمي وبمجرد الطلب .

ثالثا" :- صدارة الدولار الدولية تحقق للاقتصاد الأمريكي أرباحا احتكارية :

ان صدارة الدولار في تسوية المبادلات الدولية واعتماده كعنصر مهم من مكونات الارصدة النقدية الاجنبية لم تكن خدمة مجانية تصدقت بها الولايات المتحدة على العالم وانما هناك ثمن يدفعه العالم اليها شاء أم أبى والذي يتمثل بالمكاسب التالية :

١- احتكار اصدار النقود : من المعروف ان محتكر اصدار النقود ايا كانت سلطته محلية أم دولية يتمتع بأرباح نتيجة قيامه بأصدار النقود وقد سميت هذه الأرباح قديما (بحقوق السيد) اذ كان الامير الاقطاعي يقوم بسك النقود باسمه لحساب الآخرين فكان يقطع جزءا من وزنها ويسك وحدة العملة بوزن أقل ولكن بنفس القيمة المقررة لها ، أي ان مكسبه يتمثل في الفرق بين نفقة اصدار النقود وبين قيمتها الاصلية ، ونظرا لكون النقود الورقية وخاصة نقود الودائع تكاد لا تتضمن أي نفقة فانه يمكن القول ان ما يحققه محتكر اصدار النقود يكاد يكون مساو لقيمة النقود المصدرة ذاتها وتتمتع أمريكا باعتبارها السلطة النقدية التي تصدر الدولار كعملة دولية بهذه المكاسب أو ما تسمى قديما (بحقوق السيد) وتعود أسباب هذه المكاسب الى ان جميع الذين بحوزتهم دولارات لم يحصلوا عليها الا مقابل تنازلهم عن أصول مختلفة الى الولايات المتحدة (على شكل سلع وخدمات أو في شكل ملكية أو أصول مالية) في حين ان الاخيرة لا تتكلف شيئا" في عملية اصدار هذه الدولارات (سوى تكاليف الطبع والادارة) وهذه الدولارات لا تستخدمها الدول المالكة لها لشراء سلع وخدمات من الاقتصاد الأمريكي وانما تحتفظ بها كاحتياطات لمواجهة الخلل في موازين مدفوعاتها فيما بينها أي التعامل بهذه الدولارات خارج الاقتصاد الأمريكي .

٢- أرصدة الدولار في الخارج تعتبر استثمارات امريكية خارجية:-

ان الولايات المتحدة تقدم دولاراتها الى الدول المختلفة لكي تحتفظ بها كاحتياطات لازمة لعملتها الوطنية بينما تحصل الولايات المتحدة مقابل ذلك على ملكية واستثمارات كبيرة في تلك الدول ، بمعنى ان الولايات المتحدة لها الحق في الحصول على سلع وخدمات وحقوق اخرى من أي مكان في العالم مقابل اصدار أوراق اسمها الدولار تكاد تكون معدومة الكلفة بمجرد انها تعهدت بتحويلها الى ذهب عند الطلب ان حدث .

٣- تغطية عجز ميزان مدفوعاتها بعملة وطنية :-

من السهل على الولايات المتحدة تغطية العجز المتحقق في ميزان مدفوعاتها من خلال استخدام النقد الوطني الذي لا يكلفها سوى كلفة طبعه بينما الدول الاخرى ولكي تعالج عجز موازين مدفوعاتها لابد لها من استخدام الذهب والصادرات الاخرى .

٤- صادرات رأس المال المستثمر في الخارج عملة وطنية :-

كل دولة تنوي خلق استثمارات خارجية عن طريق تصدير رأس المال عليها ان تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها على شكل ذهب او نقد اجنبي او من الاثنيين معا" ومنها يتم الاستثمار الخارجي ، فالولايات المتحدة تتمكن من تحقيق ذلك عن طريق نقدها الوطني الذي يعتبر نقد أجنبي بالنسبة للدول الاخرى دون حاجة الى تصدير ذهب أو سلع للحصول على هذا النقد الاجنبي .

٥- فوائد دولارات الدول المودعة في البنوك الأمريكية :-

صحيح ان الاجانب يحصلون على فوائد عند ايداعهم لدولاراتهم في البنوك الأمريكية لكنها في المقابل تقوم باقراض هذه الدولارات الى أفراد أو شركات امريكية يقومون باستثمارات في

الخارج وكم أغضت هذه الناحية الرئيس الفرنسي الراحل (ديغول) إذ انتقدها بشدة ووصفها بعملية السلب .

#### ٦- منافع تحكمها بالتوازن النقدي الدولي :-

ان تحديد حجم السيولة النقدية الدولية لا يتم على أساس مصلحة دول العالم وانما على أساس المصلحة الامريكية الداخلية ، فإذا كان الانكماش من مصلحتها تقلل من الاصدار النقدي والعكس اذا كان التضخم من مصلحتها .

#### ٧- منافع تخفيض قيمة الدولار :-

تخفيض قيمة الدولار تضر بمن يحتفظ بمعظم أرصده بالدولار بينما يستفيد الذي يتخذ من الذهب مكونا رئيسيا لرصيده ، فخفض قيمة الدولار يؤدي الى خفض القيمة الحقيقية للأرصدة الدولارية تجاه الذهب ، وبما ان الولايات المتحدة يشكل الذهب معظم غطاء عملتها فمنافعها واضحة من عملية التخفيض اضافة الى انعكاس ذلك على اسعار سلعها أمام المستورد الاجنبي أي زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها تجاه الخارج .

#### رابعاً :- العوامل المختلفة التي نبهت الى الدور السلبي للدولار في نظام النقد الدولي المعاصر :-

مر نظام النقد الدولي المعاصر القائم على نظام الصرف بالذهب والمتخذ من الدولار وسيلة أساسية في تسوية المبادلات الدولية الى جانب الذهب في اطار تطوره التاريخي بمرحلتين امتدت الاولى ابتداء من نهاية الحرب العالمية الاولى حتى أواخر عقد الخمسينيات من القرن الماضي وقد اتسمت بعض الشيء بالاستقرار والتوازن والازدهار الاقتصادي وان تخللتها بعض الازمات وقد حقق عبرها الاقتصاد الأمريكي الكثير من المكاسب ، وامتدت الثانية من بداية عقد الستينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر والتي سادها الكثير من الازمات والاضطرابات وعدم الاستقرار وبالتالي عدم الثقة بنظام النقد الدولي السائد وقاعدته الأساسية الدولار ويعود ذلك عموماً الى مجموعة من العوامل المختلفة التي انعكست اثارها سلباً على قيمة الدولار وهي :

#### ١- مخاطر اعتماد نظام النقد الدولي على عملة وطنية :-

نبه العالم الاقتصادي الأمريكي البلجيكي الاصل (تريفن) منذ بداية الستينيات من القرن الماضي الى خطورة ذلك في هذا النظام تحتفظ الدول بالدولارات كاحتياطي لمواجهة اختلالات موازين مدفوعاتها باعتبارها نقود دولية تقبل في تسوية المبادلات الدولية (اي دين على الاقتصاد العالمي) ولكنها بنفس الوقت تعتبر دين على الاقتصاد الأمريكي لان الدول لا يمكن ان تجمد احتياطياتها من الدولارات وانما تحاول استغلالها بما يعود عليها بالفائدة دون ان تفقد سيولتها ، ومن الطبيعي ان يكون الاستغلال بصفة ديون قصيرة الاجل في الولايات المتحدة ضماناتها (أذونات الخزينة الامريكية) وكلما زادت احتياطيات هذه الدول من الدولارات زادت مديونية الولايات المتحدة قصيرة الاجل ، في المقابل لابد ان يصاحب هذه المديونية دائنية للولايات المتحدة على الخارج متمثلة (بشكل استثمارات خارجية) وبالتأكيد ستكون طويلة الاجل .

ان جوهر المشكلة هنا هو ان مديونية الولايات المتحدة ستكون قصيرة الاجل في حين ان دائنياتها (حقوقها على الخارج) ستكون طويلة الاجل ، ولو فرضنا ان الدائنين للخزينة الامريكية صفوا ديونهم دفعة واحدة فمن شأن ذلك ان يخلق أزمة ثقة بالدولار تنعكس على نظام المبادلات الدولية

وخاصة اذا ما علمنا ان رصيد الذهب في امريكا في عام ١٩٦٥ كان (١٤) مليار دولار في حين ان رصيد الدولارات في الخارج في نفس العام قد ارتفع الى (٢٥,٢) مليار دولار فثبات وقوة الدولار اذن هي التي تقرر سلامة نظام النقد الدولي وقوته وحسن أدائه او العكس في حالة ضعف الدولار ومن هنا جاءت خطورة الدولار على نظام النقد الدولي .

## ٢- اليورو دولار قصور واضح في فاعلية السياسة النقدية الامريكية :-

وهي سوق نقدية للاقراض والاقتراض بالدولار خارج اسواق الولايات المتحدة وبالتالي خارج سيطرة السلطات النقدية الامريكية ومتحررة من قيودها ، ان مكان هذه السوق اساسا هو (لندن) اضافة الى مراكز اخرى في (اليهاما ، والبحرين وسنغافورة ، وهونك كونك) نشأت هذه السوق في بداية الثتينييات من القرن الماضي وكان الهدف من انشاءها هو تسريب رؤوس الاموال اليها للتخلص من قيود ومؤثرات السياسة المالية والنقدية الامريكية .

لقد زادت أهمية هذه السوق في السبعينيات من القرن الماضي خاصة بعد الزيادة الهائلة في عوائد النفط اذ بلغ حجم المتداول النقدي فيها من الدولارات عام ١٩٧٠ (٨٩,١) مليار دولار زاد الى (٤٤٦,١) مليار دولار عام ١٩٧٧ بينما بلغ في نفس الاعوام حجم المتداول النقدي في الاسواق الامريكية من الدولارات والخاضعة للسياسة النقدية الامريكية هي على التوالي (٢٥,٥) و(٣١٦,١) مليار دولار ، ان خطورة هذه السوق تكمن في كونها كتلة نقدية كبيرة جدا تتحرك خارج اطار الاقتصاد الامريكي وليس للسلطات النقدية الامريكية السيطرة المباشرة عليها .

ان المقارنة بين حجم الكتلة المتداولة في السوقين وخاصة عام ١٩٧٧ يوضح لنا مدى قصور فاعلية السياسة النقدية الامريكية على تداول الدولار في الاقتصاد العالمي وانعكاس ذلك على الثقة الدولية بالدولار كعملة دولية .

## ٣- الانفصال الواضح بين اقتصاد جيد ودولار متردي :-

كل المؤشرات الاقتصادية ابتداء بمعدلات النمو والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات مرورا بحجم التجارة والناتج القومي وانتهاء بحجم الاستثمارات الخارجية تشير بوضوح الى وضع جيد للاقتصاد الامريكي بينما الوحدة النقدية الوطنية لهذا الاقتصاد وهي الدولار تسير باتجاه اخر مما يعني ان هناك انفصال واضح بين مزايا اقتصاد جيد واوضاع متردية للدولار وبالتالي سياسة نقدية امريكية غير متوازنة ودولار لا يصلح ان يكون عملة لتسهيل المبادلات الدولية وانما هو مشكلة عقدت المبادلات الدولية .

## ٤- العجز المزمن في ميزان المدفوعات الامريكي :-

يعتقد الكثيرون من المختصين في الشؤون الاقتصادية والسياسية بان الازمات النقدية الحادة التي شهدتها العالم في العقود الاخيرة تعود بالدرجة الاولى الى العجز المزمن والمستمر في ميزان المدفوعات الامريكي ، فكيف حدث هذا العجز .... ولماذا استمر طويلا ، وما هي مصادره ، وما هو الاسلوب الذي استخدمته السلطات النقدية الامريكية في معالجته ...؟

يمثل العجز ذلك الفرق بين قيمة صادرات الولايات المتحدة المختلفة بما فيها صادرات رأس المال وحجم الكتلة النقدية من الدولارات في عموم العالم ، حدث هذا الفرق عندما اعتمد الدولار كعملة دولية واخذ يمارس وظائفه الاساسية في نظام النقد الدولي وخاصة تلك المتعلقة بمهمة تكوين الارصدة النقدية للدول الاخرى فبدأت الدول تحتفظ به في أرصدها الدولية لا لتشتري سلع وخدمات من السوق الامريكية وانما ليشكل جزء مهم من غطاء عملتها الوطنية وتستخدمه كذلك وسيلة تسوية في مبادلاتها البينية ، اما سبب استمراره فيعود الى ميكانيكية نظام النقد الدولي

لان البلد صاحب نقد الارصدة الدولية ليس مضطر اطلاقا للقضاء على العجز لا بل يتركه يتراكم مدة أطول للغاية لانه يستطيع ان اراد تغطية العجز بنقده الوطني على أساس انه النقد الدولي ايضا وعملية الحصول على نقده الوطني سهلة جدا عكس البلدان الاخرى التي لاتستطيع تغطية عجزها الا من خلال الذهب او النقد الاجنبي والذي لا يتم الحصول عليه الا من خلال الاقتراض من الخارج او زيادة الصادرات او استهلاك الارصدة النقدية ان وجدت ، وهكذا لا توجد سلطة تجبر الولايات المتحدة على معالجة عجز ميزان مدفوعاتها الا مصلحتها التي تقتضي استمرار العجز ، اما اذا طلبت الدول من الولايات المتحدة تبديل الدولارات بالذهب فهذا غير ممكن ايضا لعدم كفاية رصيدها الذهبي من جهة ولعدم وجود سلطة تجبرها على التحويل لضخامة مديونيتها من جهة اخرى ، اما مصدر العجز في ميزان المدفوعات الامريكي فيختلف عما هو في سائر موازين المدفوعات للدول الاخرى اذ في الموازين الاخرى يصدر العجز عن القسم الاساسي في الميزان (التجارة ، الخدمات ، عائد رأس المال) اما القسم الخاص برأس المال فيرينا كيفية تغطية العجز اما في ميزان المدفوعات الامريكي فالامر جدا مختلف ، اذ العجز لا يأتي من القسم الاساسي في ميزان المدفوعات (الذي هو دائما في حالة فائض مستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اي ان الاقتصاد الامريكي في وضع ممتاز) بل من القسم الخاص بروس الاموال الامريكية على مختلف انواعها التي تصدر الى الخارج والتي ازدادت من (١٩) مليار دولار عام ١٩٥٥ الى اكثر من (٩٦) مليار دولار عام ١٩٦٦ لان المستثمر الامريكي في الخارج اذا ما اراد شراء مصنع في اليابان مثلا او في اي بلد اخر فهو لا يحتاج مسبقا الى العملة اليابانية او العملات الاخرى لدفع الثمن وانما يستطيع مباشرة استعمال الدولار في تحقيق هدفه خلافا لغيره (غير الامريكي) الذي ان اشترى مصنع في الولايات المتحدة فعليه مسبقا الحصول على الدولار الامريكي لتحقيق هدفه لانه العملة الدولية وهكذا تغطي السلطات النقدية الامريكية عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير المزيد من رأس المال وبالدولارات الامريكية ذاتها مما يزيد من مستوى العجز دون تخفيضه .

##### ٥- التوسع الكبير في حجم النفقات العسكرية الامريكية الداخلية والخارجية :-

قامت الولايات المتحدة بتأسيس العديد من القواعد العسكرية ونشرها في مختلف أرجاء العالم رافقها انشاء الكثير من الاحلاف السياسية والاقتصادية اضافة الى تدخلها العسكري في كل المناطق الساخنة في العالم وحروبها المباشرة في فيتنام وكوريا ، ففي عام ١٩٦٨ قدرت التكاليف العسكرية الامريكية ب(٦٨) مليار دولار منها (٢٦) مليار دولار أنفقت على حرب فيتنام فقط اما نفقات التسليح في السبعينيات فقدرت ب(٦٠٠) مليار دولار .

##### ٦- اعادة تعمير اوربا الغربية واليابان :-

استطاعت هذه البلدان في بداية عقد الخمسينيات اعادة بناء اقتصادها بما فيه المؤسسات الانتاجية بفترة قياسية حتى اطلق عليها بالمعجزة للزيادة الكبيرة في معدلات نموها الاقتصادي خاصة بعد تخفيض اسعار عملاتها امام الدولار أدى هذا بديهيها" الى اعتمادا أكثر على انتاجها الداخلي واتضح ذلك من خلال الحد نسبيا من الاستيرادات والنمو في حجم الصادر اذ نمت حصتها في التجارة الدولية على حساب الولايات المتحدة التي انخفض نصيبها من اجمالي الصادرات العالمية من (٢٣,٤%) عام ١٩٤٨ الى (١٦,٥%) عام ١٩٦٧ (١) مما يعني زيادة تراكم الدولارات في أرصدها وهذا يعني ان حاجة هذه البلدان الى الدولارات لم تعد كما كانت من قبل لتغطية الاستيرادات وانما لاستخدامه في الارصدة الدولية أي أنه لم يعد نقدا نادرا تتسارع الدول للحصول عليه .

##### ٧- نتائج مؤتمر يالطة وبريتون وودز وتحجيم دور الفرنك الفرنسي :-

ما نجم عن هذين المؤتمرين من خلافات سياسية انعكست اثارها على نظام النقد الدولي اذ أسفر هذين المؤتمرين عن نتيجة خطيرة تمثلت في تمييز الدولار أولا والاسترليني ثانيا عن سائر نقود العالم في تسوية المبادلات الدولية ، وبالمقابل اهمال الفرنك الفرنسي مما أثار حفيظة الرئيس الفرنسي (ديغول) الذي عمل ما بوسعه للرد المناسب وخاصة بعد مجيئه الى الحكم مرة اخرى عام (١٩٥٨) من خلال اهتمامه بالنواحي الاقتصادية وخاصة النقدية فحقق أولا فائض في ميزان المدفوعات الفرنسي بلغ (٦) مليار دولار ، والثاني الطلب من الولايات المتحدة تحويل هذه الدولارات الى ذهب مما شجع على ادخال فكرة المضاربة الى سوق الدولار الدولية وثالثا مطالبته باصلاح نظام النقد الدولي من خلال الدعوة للعودة الى نظام قاعدة الذهب لأن نظام النقد الدولي القائم على قاعدة الصرف بالذهب أعطى الولايات المتحدة الامتيازات التالية :

أ- الاستمرار في حالة عجز خارجي مدة طويلة دون ان يؤثر ذلك على مبادلاتها الدولية .  
ب- السماح لرعاياها بالاستيلاء (من خلال دولاراتهم الوطنية) على أموال الآخرين في الخارج بكل سهولة .

ج- الدولارات التي من خلالها يستولي الامريكان على حقوق الآخرين في الخارج أصلها دولارات يملكها الاجانب مدخرة في الولايات المتحدة وهي لا تتعدى كونها نزع ملكية لا أكثر ولا أقل .

اذن أصبح واضحا لنا ان سلامة أي نظام نقدي وطني كان أم دولي يعتمد على أساسه ان كان صحيحا أم سيئا ولما كان أساس نظام النقد الدولي المعاصر هو الدولار وان الاخير أصابه عبر مسيرته التاريخية الطويلة بعض الوهن اذ أصبح :

- ١- غير جيد كما كان من قبل .
- ٢- متوافر بكثرة قياسا الى الحاجة اليه .
- ٣- غير مغطى بشكل كاف بالذهب وبالتالي غير قابل للتحويل الى ذهب من الناحية العملية .
- ٤- غير ثابت القيمة وبالتالي ثقة المجتمع الدولي به لم تعد قائمة فهو اذن لم يعد مؤهلا للعب دور أساس في نظام النقد الدولي .

**الخاتمة :**

- ١- ساد العالم نظامين نقديين أساسيين : الاول نظام قاعدة الذهب اتسمت مرحلته بالاستقرار النقدي والازدهار الاقتصادي والثاني نظام الصرف بالذهب بوساطة بعض العملات الرئيسية وكانت الازمات والاضطرابات السمة المميزة لمرحلته .
- ٢- ظروف دولية مختلفة اقتصادية ونقدية وعسكرية وسياسية جعلت البنوك المركزية في كل الدول تتلأأ أولاً ثم تمتنع في ما بعد بتحويل العملات الورقية المتداولة الى ذهب وحصرت وسائل تسوية المبادلات المختلفة على النقود الورقية الالزامية غير القابلة للتحويل الى ذهب وهكذا ساد المبادلات الداخلية والخارجية نظام نقدي جديد ارتبط بالذهب ولكن كميّار لتحديد قيمة العملة وللتزكية ليس الا .
- ٣- القبول العام ، تكوين الارصدة النقدية الدولية ، قابلية التحويل الى ذهب ، ثلاثة شروط من الواجب توفرها في العملة الوطنية ذات الاستخدام الدولي في المبادلات .
- ٤- توفرت في الاقتصاد الأمريكي من الامكانات ما لم يتوفر في غيره في فترة معينة فحقق للدولار شروط العملة الدولية .
- ٥- صدارة العملة الوطنية في المبادلات الدولية تحقق للبلد المالك أرباحاً احتكارية تبدأ برسم الاصدار مروراً بفوائد الاقراض وانتهاء بصادات رؤوس الاموال .
- ٦- الوفرة غير الضرورية / عدم ثبات القيمة / محدودية الغطاء الذهبي ومن ثم صعوبة التحويل الى ذهب سلبيات صار الدولار يحملها فزعزت ثقة الناس به فلم يعد مؤهلاً للصدارة في نظام النقد الدولي .
- ٧- مهما كان مستوى الشعور بالمسؤولية الدولية فلا يمكن لاي دولة فيما يخص السياسة الاقتصادية الدولية وخاصة نظام النقد الدولي ان تلغي التعارض بين اعتبارات المسؤولية الدولية ومتطلبات السياسة الداخلية .
- ٨- يغلب على معظم الحلول المطروحة لاصلاح نظام النقد الدولي المعاصر الطابع السياسي والتلميح بالقوة العسكرية والمصالح الوطنية الضيقة ، أما الطرح العلمي المتخصص والموضوعي فلم يعد مسموعاً على الساحة الاقتصادية الدولية .
- ٩- للآزمة النقدية الدولية أسباب اعتقد البعض انها تعود الى الأصل (نظام النقد الدولي القائم على الصرف بالذهب والمعتمد على عملة وطنية للتسوية) والحل في نظرهم هو تركه والرجوع الى نظام قاعدة الذهب بينما يعتقد اخرون انها جانبية اي تعود الى بعض العملات الرئيسية في العالم المستخدمة في ظل هذا النظام كوسيلة تسوية ، والحل هو اتخاذ بعض الاجراءات المناسبة مثل : إنشاء مجمع للذهب ، تخفيض قيمة بعض العملات ، تقويم البعض الاخر ، إنشاء سوق حرة للذهب ، إنشاء حقوق السحب الخاصة ..... الخ .
- ١٠- من الغرابة ان ينصب اهتمام الرأي العام العالمي على التحديات الناجمة عن الازمات السياسية فقط باعتبارها الوحيدة القادرة على تهديد السلم العالمي ، بينما اهمل الاهتمام بحجم الاضرار التي يمكن ان تنتج من اندلاع أزمة نقدية دولية ربما أضرارها تفوق أضرار أية أزمة سياسية عالمية مهما كانت ، وأزمة (١٩٢٩) النقدية العالمية شاهد على ذلك .
- ١١- تحقيق الاستقرار والازدهار في الاقتصاد العالمي عبر تأمين التوازن في موازين مدفوعات الدول المختلفة من خلال السماح للوسائل التلقائية بتأدية دورها الحيوي بكل يسر وسهولة من جهة وتوفير الحجم المناسب من السيولة النقدية الضرورية في تسوية المبادلات الدولية من جهة اخرى هو الحد الأدنى المطلوب تحقيقه من المصلحة الخاصة للدول في أي نظام نقدي دولي يراد الاخذ به .

## المراجع :-

- ١- البيلاي - حازم البيلاي - (دكتور) - الدولار المشكلة - مجلة العربي - العدد - ٢٣٤ - ١٩٧٨ .
- ٢- البيلاي - حازم البيلاي - (دكتور) - خلاف الأغنياء والفقراء - مجلة العربي - العدد ٢٤٥ - ١٩٧٩ .
- ٣- الجاسم - خزعل الجاسم (دكتور) - أضواء على طبيعة الأزمة النقدية للعالم الرأسمالي - مطبعة شفيق - بغداد - ١٩٦٩ .
- ٤- جامع - أحمد جامع - (دكتور) - العلاقات الاقتصادية الدولية - القاهرة - ١٩٧٧ .

- ٥- حيدر- هاشم حيدر (دكتور) – أزمة الدولار – المؤسسة العربية للدراسات والنشر- الطبعة الاولى- بيروت- ١٩٧١ .
- ٦- الحسنائي- كريم الحسنائي(دكتور)- المدخل الى الاقتصاد الدولي- الطبعة الاولى – بغداد- ١٩٨٧ .
- ٧- شيحة- مصطفى رشدي شيحة (دكتور)- الاقتصاد النقدي والمصرفي- ١٩٨٥ .
- ٨- الشمري- ناظم محمد نوري الشمري(دكتور) –النقود والمصارف- جامعة الموصل – ١٩٨٨ .
- ٩- عبد الشفيع – محمد عبد الشفيع (دكتور)- قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد – دار الوحدة- بيروت- الطبعة الاولى – ١٩٨١ .
- ١٠.العاني – عماد محمد علي عبد اللطيف العاني- تغيرات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها الدولية – رسالة ماجستير – الادارة والاقتصاد- بغداد – ١٩٩٤ .
- ١١.عزيز – محمد عزيز(دكتور)- الازمة النقدية في النظام الرأسمالي- مجلة البحوث الاقتصادية والادارية – العدد الاول- كانون الثاني- ١٩٧٨ .
- ١٢.العبود – عبد الامير رحيمة العبود(دكتور)- ازمة النقد الدولي في النظام الرأسمالي- منشورات النفط والتنمية- بغداد – ١٩٧٩ .
- ١٣.قريضة – صبحي تادرس قريضة (دكتور) – النقود والبنوك- بيروت- ١٩٨٤ .
- ١٤.يجنكو – ستاد يجنكو – الازمة النقدية في النظام الرأسمالي – ترجمة محمد عزيز- بغداد – ١٩٧٩ .